

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة نيالا

كلية الدراسات العليا

الخطة الاستراتيجية للدراسات العليا بجامعة نيالا

2027م-2031م

من استعادة القدرة إلى صناعة المعرفة والأثر

نحو دراسات عليا رقمية، بحثية، مبتكرة، مرنة، وإنسانية

كلمة تمهيدية

تؤمن جامعة نيالا بأن الدراسات العليا ليست مرحلة تعليمية تلي المرحلة الجامعية فحسب، وليست مساراً للحصول على درجات علمية؛ وإنما هي المجال الأرحب الذي تتحول فيه المعرفة من مادة للتلقي إلى قوة للإنتاج، ويتحول البحث العلمي من جهد أكاديمي إلى أداة لفهم الواقع وصناعة الحلول، ويتحول الباحث من طالب علم إلى شريك في بناء المستقبل.

وتأتي هذه الخطة الاستراتيجية للدراسات العليا بجامعة نيالا للفترة 2027م-2031م في مرحلة تاريخية تتطلب من الجامعة أن تعيد تعريف أدوارها ووظائفها في ضوء التحولات المتسارعة التي يشهدها السودان والعالم. فقد فرضت الظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد تحديات عميقة على المؤسسات التعليمية والبحثية، لكنها في الوقت ذاته كشفت عن أهمية الجامعات وقدرتها على الإسهام في التعافي وإعادة البناء وصناعة الاستقرار والتنمية.

ومن هذا المنطلق، تنطلق الخطة من رؤية تعتبر التحدي فرصة لإعادة بناء منظومة الدراسات العليا على أسس أكثر مرونة وكفاءة وابتكاراً، مستفيدة من التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، ومن الخبرات الأكاديمية المتاحة، ومن خصوصية جامعة نيالا وموقعها العلمي والمجتمعي، ومن البيئة السودانية والدارفورية بوصفها مجالاً واسعاً لإنتاج المعرفة التي تستجيب لحاجات الإنسان والمجتمع والدولة.

إن الدراسات العليا في جامعة نيالا مطالبة اليوم بأن تنتقل من مجرد إدارة البرامج واللوائح والإجراءات إلى بناء منظومة معرفية متكاملة؛ منظومة تُنتج الباحث، وتحتضن البحث، وتدعم الابتكار، وتبني الشراكات، وتربط المعرفة بقضايا المجتمع، وتسهم في صناعة السياسات والحلول، وتفتح للجامعة نوافذ أوسع على المحيط الإقليمي والدولي.

وعليه، فإن هذه الخطة لا تنظر إلى الفترة 2027م-2031م باعتبارها مجرد إطار زمني لتنفيذ مجموعة من الأنشطة، بل باعتبارها مرحلة للتحويل المؤسسي والمعرفي، تنتقل فيها الدراسات العليا من الاستجابة للتحديات إلى بناء القدرة على مواجهتها، ومن المحافظة على الموجود إلى صناعة الجديد، ومن إنتاج الرسائل الجامعية إلى إنتاج المعرفة والأثر.

أولاً: الإطار العام للخطة

تستند الخطة الاستراتيجية للدراسات العليا بجامعة نيالا إلى رؤية شاملة تجعل من الدراسات العليا أحد أهم روافع الجامعة في مجالات البحث العلمي، وبناء رأس المال البشري، والابتكار، وصناعة السياسات، وخدمة المجتمع، والإسهام في إعادة بناء السودان.

وتنطلق الخطة من حقيقة أساسية مفادها أن الجامعة التي تريد أن تكون فاعلة في مستقبل السودان لا يكفيها أن تُخرَج أعداداً من الطلاب، وإنما ينبغي أن تكون قادرة على إنتاج المعرفة التي تساعد على فهم مشكلات البلاد، واقتراح الحلول لها، وبناء الكفاءات القادرة على قيادة التحول والتنمية والسلام والإعمار.

ومن هنا تتأسس فلسفة الخطة على السلسلة المتكاملة:

الإنسان ← المعرفة ← البحث ← الابتكار ← الحلول ← السياسات ← التنمية ← الأثر

وهي سلسلة تعبر عن التحول الذي تستهدفه الدراسات العليا بجامعة نيالا خلال السنوات الخمس المقبلة، بحيث لا تنتهي العملية الأكاديمية عند منح الدرجة العلمية، وإنما تمتد إلى ما يمكن أن تنتج هذه الدرجة من معرفة، وما يقدمه البحث من حلول، وما يترتب على ذلك من أثر علمي ومؤسسي ومجتمعي.

ثانياً: المرجعيات الاستراتيجية

تستند الخطة إلى مجموعة متكاملة من المرجعيات المؤسسية والعلمية والوطنية والعالمية، وفي مقدمتها رسالة جامعة نيالا وأهدافها وتوجهاتها العامة، واختصاصات كلية الدراسات العليا ووظائفها الأكاديمية والبحثية، والبرامج القائمة وتطلعات تطويرها، واحتياجات المجتمع المحلي والإقليمي، وأولويات التنمية وإعادة البناء في السودان.

كما تستند إلى التحولات العالمية في التعليم العالي والبحث العلمي، والتوسع المتسارع في تطبيقات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، ومتطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي، واتجاهات اقتصاد المعرفة، وأهداف التنمية المستدامة، وتطور مهارات المستقبل، والحاجة إلى توسيع الشراكات الأكاديمية والبحثية محلياً وإقليمياً ودولياً.

وتولي الخطة اهتماماً خاصاً بخصوصية جامعة نيالا وموقعها في إقليم دارفور، وما يتيح ذلك من فرص علمية وبحثية واسعة لدراسة قضايا السلام والتعايش وإعادة الإعمار والتنمية وإدارة الموارد والبيئة والتعليم والصحة والاقتصاد والمجتمع والثقافة والهوية، بما يجعل من الجامعة مركزاً معرفياً مهماً لدراسة قضايا السودان ودارفور وإنتاج الحلول المرتبطة بها.

ثالثاً: فلسفة الدراسات العليا

تقوم فلسفة الدراسات العليا بجامعة نيالا على أن البحث العلمي ليس نشاطاً أكاديمياً منعزلاً عن المجتمع، وأن الرسالة الجامعية ليست غاية في ذاتها، وإنما وسيلة لإنتاج المعرفة وفهم الواقع والإسهام في حل مشكلاته.

وعلى هذا الأساس، تسعى الخطة إلى إعادة بناء العلاقة بين الدراسات العليا والجامعة والمجتمع، بحيث يصبح الباحث جزءاً من منظومة معرفية تتفاعل مع قضايا الواقع، ويصبح البحث العلمي جسراً بين الجامعة واحتياجات المجتمع، وتتحول المعرفة إلى قيمة مضافة في مجالات التنمية والسلام والإعمار وصناعة السياسات.

وتؤكد هذه الفلسفة أن جودة الدراسات العليا لا تقاس بعدد البرامج أو أعداد الخريجين وحدها، وإنما بقدرتها على إنتاج باحثين متميزين، وبحوث ذات جودة، ومعارف قابلة للاستخدام، وحلول تستجيب لقضايا حقيقية، وشراكات تنتج قيمة علمية ومجتمعية مستدامة.

رابعاً: الاتجاه الاستراتيجي العام

تتجه الدراسات العليا بجامعة نيالا خلال الفترة 2027م-2031م نحو:

«التعافي المؤسسي والتحول الذكي وصناعة الأثر»

ويمر هذا الاتجاه بثلاث مراحل مترابطة:

مرحلة استعادة القدرة عام 2027م: وتركز على استعادة الأساس المؤسسي والمعرفي والرقمي، وتحديث البيانات، ومراجعة البرامج واللوائح والإجراءات، وحصر الإنتاج العلمي، وتعزيز حفظ المعرفة المؤسسية.

مرحلة التحول والبناء خلال 2028م-2029م: وتركز على التحول الرقمي، وتطوير البرامج، وبناء منظومة البحث العلمي، وتأهيل الباحثين، وتوسيع الشراكات، وإطلاق المبادرات النوعية.

مرحلة الريادة وصناعة الأثر خلال 2030م-2031م: وتركز على ترسيخ التميز البحثي، وتوسيع الحضور العلمي، وتعظيم الأثر المجتمعي، واستدامة الشراكات، وبناء موقع أكثر حضوراً لجامعة نيالا في شبكات المعرفة الإقليمية والدولية.

خامساً: الرؤية الاستراتيجية 2031م

أن تصبح الدراسات العليا بجامعة نيالا منصة أكاديمية وبحثية رائدة، مرنة ورقمية ومبتكرة، ومركزاً لإنتاج المعرفة وتنمية رأس المال البشري، وصناعة الحلول والأثر، والإسهام الفاعل في إعادة بناء السودان وتحقيق السلام والتنمية والتحول المجتمعي، من خلال منظومة بحثية وشراكات علمية ممتدة محلياً وإقليمياً ودولياً.

سادساً: الرسالة

تعمل كلية الدراسات العليا بجامعة نيالا على بناء منظومة متقدمة ومستدامة للدراسات العليا والبحث العلمي، تقوم على الجودة والنزاهة والابتكار والتحول الرقمي والتكامل بين التخصصات، وتهئى الباحثين والقيادات المعرفية القادرة على إنتاج المعرفة ومعالجة قضايا السودان ودارفور والقضايا الإقليمية، من خلال برامج أكاديمية متطورة، وبحوث ذات جودة وأثر، وشراكات علمية فاعلة، وبيئة جامعية مرنة وإنسانية ومحفزة على التعلم والبحث والابتكار.

سابعاً: القيم الحاكمة

تستند منظومة الدراسات العليا إلى مجموعة من القيم التي تشكل أساس العمل الأكاديمي والمؤسسي، وفي مقدمتها التميز الأكاديمي، والنزاهة البحثية، والمسؤولية المجتمعية، والابتكار والتجديد، والشراكة والتكامل، والعدالة وتكافؤ الفرص، والاستدامة، والمرونة، والإنسانية، وصناعة الأثر.

ولا تُعامل هذه القيم بوصفها شعارات مؤسسية، وإنما باعتبارها مبادئ حاكمة للقرار والممارسة، ومعايير لتقييم البرامج والبحوث والشراكات والخدمات والمبادرات.

ثامناً: الشعار الاستراتيجي

«معرفةٌ تُنتج... وبحثٌ يُغيّر... وأثرٌ يُبنى»

ويعبر هذا الشعار عن التحول المنشود في مفهوم الدراسات العليا؛ من التعليم إلى التعلم، ومن البحث إلى الحل، ومن المعرفة إلى الأثر، ومن المؤسسة التقليدية إلى المنظومة الذكية، ومن العزلة الأكاديمية إلى الشبكات والشراكات.

تاسعاً: التوجهات الاستراتيجية الكبرى

تتحرك الخطة خلال الفترة 2027م-2031م في خمسة اتجاهات مترابطة تشكل الإطار العام للتحول.

أولاً: استعادة القدرة والمرونة المؤسسية. ويشمل ذلك تعزيز استمرارية العمل الأكاديمي، وتطوير القدرة المؤسسية على التعامل مع الظروف الاستثنائية، واستعادة البيانات والمعرفة والأرشيف، وبناء أنظمة أكثر مرونة واستدامة.

ثانياً: التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي. ويهدف إلى بناء بيئة رقمية متكاملة لخدمات الدراسات العليا والبحث العلمي، والاستفادة المسؤولة من الذكاء الاصطناعي في التعليم والبحث والإدارة، مع المحافظة على النزاهة الأكاديمية والرقابة البشرية.

ثالثاً: التميز البحثي وصناعة المعرفة والحلول. وذلك بتحويل البحث العلمي إلى منظومة ذات أولويات واضحة، وتشجيع البحث البيئي والتطبيقي، وربط الدراسات العليا بقضايا المجتمع والتنمية والسياسات.

رابعاً: بناء الباحث والقيادة المعرفية. وذلك من خلال تطوير مهارات الباحثين في مناهج البحث والكتابة العلمية وتحليل البيانات والنشر العلمي والذكاء الاصطناعي وأخلاقيات البحث والابتكار والتمويل والتواصل العلمي.

خامساً: توسيع الشراكات والحضور العلمي. وذلك ببناء شبكة من الشراكات المحلية والإقليمية والدولية التي تنتج بحوثاً وبرامج ومشروعات وتبادلاً علمياً حقيقياً، بحيث تقاس قيمة الشراكة بمخرجاتها وأثرها لا بعدد مذكرات التفاهم الموقعة.

عاشراً: الأولويات الاستراتيجية

بناءً على التوجهات السابقة، تحدد الخطة خمس أولويات استراتيجية مترابطة:

1. إعادة بناء القدرة المؤسسية والمرونة واستمرارية الدراسات العليا.

2. بناء منظومة رقمية ذكية للدراسات العليا والبحث العلمي.

3. رفع جودة البحث العلمي وتحويل المعرفة إلى حلول وأثر.

4. تنمية الباحث والقيادة الأكاديمية والمهنية والمعرفية.

5. بناء المعرفة المرتبطة بقضايا السودان ودارفور وتوسيع الشراكات العلمية.

وتعمل هذه الأولويات بوصفها منظومة واحدة؛ إذ لا يمكن للتحويل الرقمي أن يحقق غايته دون تطوير الإنسان، ولا يمكن للبحث العلمي أن يصنع أثراً دون جودة، ولا يمكن للجودة أن تستدام دون حوكمة، ولا يمكن للجامعة أن تعظم أثرها دون شراكات فاعلة.

الحادي عشر: الأهداف الاستراتيجية

الهدف الأول: التميز الأكاديمي وتطوير البرامج

تعمل كلية الدراسات العليا على بناء برامج أكاديمية حديثة ومرنة ومستجيبة لاحتياجات المجتمع وسوق العمل والتحول العلمي، مع المحافظة على المعايير الأكاديمية ومتطلبات الجودة والاعتماد.

ويشمل ذلك المراجعة الشاملة للبرامج القائمة، وتطوير المناهج ومخرجات التعلم، واستحداث برامج نوعية في المجالات ذات الأولوية، وتشجيع البرامج البينية والمهنية، وربط البرامج باحتياجات السودان والمنطقة، وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة في تطويرها، وبناء قاعدة بيانات تساعد على فهم اتجاهات سوق العمل واحتياجات المستقبل.

وبحلول عام 2031م تستهدف الخطة أن تكون جميع البرامج قد خضعت لمراجعة أكاديمية منهجية، وأن تكون البرامج ذات الأولوية قد شهدت تطويراً نوعياً، وأن تصبح عملية المراجعة والتحديث جزءاً مؤسسياً منتظماً من إدارة البرامج.

الهدف الثاني: التميز البحثي وإنتاج المعرفة

تسعى الدراسات العليا إلى بناء بيئة بحثية أكثر فاعلية تجعل من جامعة نيالا مؤسسة منتجة للمعرفة، ومركزاً للبحث في القضايا ذات الأولوية الوطنية والإقليمية.

ويتحقق ذلك من خلال بناء أجندة بحثية للجامعة، وتشجيع المجموعات البحثية متعددة التخصصات، ودعم النشر العلمي، وتطوير المجالات والمؤتمرات العلمية، وتوسيع فرص التمويل البحثي، وتشجيع البحوث المشتركة، وإنتاج أوراق السياسات والدراسات التطبيقية، وربط البحث العلمي بحاجات المجتمع وصناعة القرار.

وتستهدف الخطة مضاعفة الناتج البحثي ذي الجودة بحلول عام 2031م مقارنة بخط الأساس الذي سيتم اعتماده لعام 2027م، مع التركيز على جودة الإنتاج العلمي وقابليته للتطبيق، وليس مجرد زيادة أعداد البحوث.

الثاني عشر: الأولويات البحثية للسودان ودارفور

تؤكد الخطة أن خصوصية المكان ميزة معرفية، وأن وجود جامعة نيالا في دارفور يتيح لها فرصة فريدة للمساهمة في إنتاج المعرفة المرتبطة بقضايا السودان.

ومن هذا المنطلق، تشجع الدراسات العليا البحوث التي تتناول قضايا السلام وبناء الدولة والمصالحة والتعايش، وإعادة الإعمار والتنمية المحلية، والحوكمة والإدارة الرشيدة، والنزوح والعودة، والأمن الغذائي، وإدارة المياه والموارد الطبيعية، والصحة العامة، والثروة الحيوانية، والبيئة والتغير المناخي، والطاقة المتجددة، والتعليم وتطوير المناهج، والاقتصاد والتنمية، والقانون والحكم، والشباب والمرأة، والثقافة والهوية والتنوع الاجتماعي.

كما تولي اهتماماً خاصاً بمجالات الدراسات الإسلامية والفكر الإسلامي المعاصر، ومقاصد الشريعة، وقضايا الهوية والوسطية والتعايش، والدراسات التي تربط المعرفة الشرعية بقضايا الإنسان والدولة والمجتمع والتنمية والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي.

الثالث عشر: التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي

تسعى الخطة إلى بناء منظومة رقمية متكاملة للدراسات العليا والبحث العلمي، تجعل الخدمات الأكاديمية أكثر سهولة وشفافية وكفاءة، وتقلل الاعتماد على الإجراءات الورقية، وتتيح الوصول الآمن إلى البيانات والمعلومات.

وتشمل المنظومة الرقمية المستهدفة خدمات القبول والتسجيل، ومتابعة الخطط الدراسية، والإشراف العلمي، والتقارير، والمناقشات، والتحكيم، والأرشفة، والتخرج، والإحصاءات، إضافة إلى بناء قواعد بيانات للباحثين والمشرفين والمحكمين، ومنظومة لمتابعة الباحث منذ القبول وحتى التخرج.

كما تعمل الكلية على إنشاء مستودع رقمي للرسائل والبحوث العلمية، ورقمنة ما يمكن استعادته من الإنتاج العلمي السابق، وبناء لوحات معلومات تساعد القيادات الأكاديمية على اتخاذ القرار المبني على البيانات.

وتتبنى الخطة توظيف الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي والتعليم والإدارة بصورة مسؤولة، مع تطوير إطار مؤسسي يحدد الاستخدامات المقبولة، ويحمي النزاهة الأكاديمية والملكية الفكرية والخصوصية، ويؤكد أن الذكاء الاصطناعي أداة لتعزيز قدرات الباحث وليس بديلاً عن العقل العلمي والمسؤولية الأكاديمية.

وتستهدف الخطة رقمنة ما لا يقل عن 90% من الخدمات الأساسية للدراسات العليا بحلول عام 2031م، مع توسيع استخدام الأنظمة الرقمية تدريجياً وفق الإمكانيات والجاهزية المؤسسية.

الرابع عشر: أكاديمية الباحث بجامعة نيالا

تتضمن الخطة إنشاء مبادرة نوعية تحت مسمى:

«أكاديمية الباحث بجامعة نيالا»

وهي إطار تدريبي ومعرفي يستهدف بناء الباحث وتأهيله للنجاح في البيئة الأكاديمية والبحثية الحديثة.

وتتناول الأكاديمية مناهج البحث العلمي، والكتابة الأكاديمية، وإدارة المراجع، والمناهج الكمية والكيفية، والإحصاء وتحليل البيانات، واستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي، وأخلاقيات البحث والنزاهة العلمية، والنشر العلمي، والملكية الفكرية، وريادة الأعمال البحثية، وكتابة مقترحات التمويل، والتواصل العلمي، وتحويل نتائج البحث إلى حلول وسياسات.

وتهدف الأكاديمية إلى جعل مهارات البحث العلمي جزءاً أصيلاً من تجربة طالب الدراسات العليا، بحيث لا ينتظر الباحث حتى نهاية دراسته لاكتساب أدوات البحث، وإنما يتلقى مساراً تأسيسياً ومتدرجاً يرافقه خلال رحلته الأكاديمية.

الخامس عشر: الشراكات العلمية والحضور الإقليمي والدولي

تنظر الخطة إلى الشراكة العلمية باعتبارها وسيلة لإنتاج القيمة والمعرفة، لا مجرد إطار بروتوكولي.

وتعمل كلية الدراسات العليا على توسيع شبكة الشراكات مع الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات العلمية والمهنية والقطاعات الإنتاجية والمجتمعية، مع التركيز على الإشراف المشترك، والتحكيم المشترك، والبرامج المشتركة، والمشروعات البحثية، والمنح، والتبادل الأكاديمي، والمؤتمرات والندوات المشتركة، واستضافة الباحثين، وربط الجامعة بالمؤسسات ذات الصلة بقضايا التنمية وإعادة البناء.

وسيكون معيار الشراكة الفاعلة هو ما تنتجه من بحوث وبرامج ومشروعات وتبادل وخدمات وأثر علمي ومجتمعي، وليس عدد مذكرات التفاهم الموقعة.

السادس عشر: الحوكمة والجودة والاستدامة

تلتزم كلية الدراسات العليا بتطوير منظومة الحوكمة والجودة بما يعزز وضوح الأدوار، وسلامة الإجراءات، وشفافية القرار، وكفاءة الأداء.

وتشمل عملية التطوير مراجعة اللوائح والإجراءات، وتوحيد العمليات الأساسية، وتطوير أدلة العمل، وتعزيز نظم ضمان الجودة، وتقييم البرامج والإشراف الأكاديمي، وتطوير قنوات الملاحظات والمقترحات، وبناء منظومة لإدارة المخاطر واستمرارية الأعمال، وتعزيز النزاهة البحثية، وتطوير سياسات استخدام الذكاء الاصطناعي، وحفظ الوثائق والأرشيف والمعرفة المؤسسية، وإصدار تقارير دورية عن الأداء.

وتؤكد الخطة أن الجودة ليست مرحلة لاحقة للعمل، وإنما هي منهج مستمر في التخطيط والتنفيذ والتقييم والتحسين.

السابع عشر: الدراسات العليا وخدمة المجتمع وصناعة الأثر

تسعى الدراسات العليا إلى تعزيز العلاقة بين البحث العلمي واحتياجات المجتمع، بحيث يصبح البحث أداة لفهم المشكلات واقتراح الحلول ودعم التنمية.

وفي هذا السياق، تتجه الخطة إلى إنشاء مبادرات بحثية ومجتمعية، ومن أبرزها مرصد قضايا دارفور والسودان، وبرامج «بحث من أجل المجتمع»، ومبادرات تحويل نتائج الرسائل الجامعية إلى حلول قابلة للتطبيق، ومنتديات للسياسات العامة، ومسارات لتحفيز الباحثين والتميز البحثي.

والهدف من ذلك أن تصبح الدراسات العليا جسراً بين الجامعة والمجتمع، وأن ينتقل البحث من الرفوف إلى ساحات الحياة، ومن المعرفة المجردة إلى القيمة والأثر.

الثامن عشر: المبادرات والمشروعات الاستراتيجية الكبرى

تتضمن الخطة مجموعة من المبادرات النوعية التي تمثل روافع أساسية للتحويل خلال الفترة 2027م-2031م، ومن أبرزها: المنصة الرقمية للدراسات العليا والبحث العلمي، والمستودع الرقمي للرسائل والبحوث، وأكاديمية الباحث بجامعة نيالا، والأجندة البحثية للجامعة، ومرصد قضايا دارفور والسودان، وحاضنة الابتكار البحثي، ومبادرة «بحث من أجل الحل»، وشبكة نيالا للبحث العلمي والشراكات الدولية، وصندوق دعم الدراسات العليا والبحث العلمي، ومؤشر أثر الدراسات العليا GSII.

وتُنَفَّذ هذه المبادرات بصورة مرحلية ومتدرجة، وفق الأولويات والجاهزية والموارد، وبما يضمن ارتباط كل مبادرة بنتيجة قابلة للقياس وأثر يمكن متابعته.

التاسع عشر: المسار الزمني للخطّة

يمثل عام 2027م عام التأسيس والتعافي، وفيه تركز الكلية على تقييم الوضع المؤسسي، وتحديد خط الأساس، ومراجعة البرامج واللوائح، وتحديث قواعد البيانات، وحصر الإنتاج العلمي، وتعزيز استعادة الأرشفة، وإطلاق الأجندة البحثية، وبدء التحول الرقمي، وتطوير سياسات النزاهة والذكاء الاصطناعي، ووضع الأسس اللازمة للاستدامة المالية.

و يمثل عامًا 2028م و 2029م مرحلة البناء والتحول والابتكار، حيث تتوسع المنصة الرقمية والمستودع الإلكتروني، وتُفَعَّل أكاديمية الباحث، وتتطور البرامج ذات الأولوية، وتتشكل المجموعات البحثية، وتتوسع الشراكات، وتُطلق المبادرات البحثية والمجتمعية النوعية، وتُجرى مراجعة مرحلية لمدى التقدم.

أما عامًا 2030م و 2031م فيمثلان مرحلة التمكين والريادة وصناعة الأثر، حيث يتركز العمل على تعزيز التميز البحثي، وتوسيع التمويل الخارجي، وتطوير البرامج المشتركة، وزيادة النشر العلمي، وتعظيم الأثر المجتمعي، وتوسيع الحضور الإقليمي والدولي، وإجراء التقييم الشامل للخطّة، واستخلاص الدروس وبناء الخطّة الاستراتيجية التالية للفترة 2032م-2036م.

العشرون: قياس الأداء والأثر

تعتمد الخطّة على مجموعة من مؤشرات الأداء التي تغطي مجالات البرامج الأكاديمية، والبحث العلمي، والباحثين، والتحول الرقمي، والشراكات، والأثر المجتمعي.

ولا تكفي الخطّة بقياس النشاط، وإنما تسعى إلى قياس النتائج والأثر؛ لأن كثرة الأنشطة لا تعني بالضرورة جودة الأداء، كما أن زيادة الأعداد لا تعني بالضرورة زيادة القيمة.

ومن هنا تتبنى الخطّة مبادئ حاكمين:

«لا مبادرة بلا مؤشر، ولا مؤشر بلا بيانات، ولا بيانات بلا قرار.»

و:

«الإنجاز لا يقاس بالنشاط، وإنما بالنتيجة والأثر.»

الحادي والعشرون: مؤشر أثر الدراسات العليا

تتبنى الخطّة تطوير مؤشر أثر الدراسات العليا بجامعة نبالا (GSII) ليكون أداة استراتيجية تساعد على الانتقال من قياس المخرجات التقليدية إلى قياس القيمة والأثر.

ويرتكز المؤشر على خمسة أبعاد مترابطة: جودة المعرفة، والإنتاج البحثي، والابتكار، والأثر المجتمعي، والشراكة والحضور العلمي.

ويبدأ تطوير المنهجية التفصيلية للمؤشر في عام 2027م، على أن يتم قياسه بصورة دورية والاستفادة من نتائجه في تطوير الأداء واتخاذ القرارات.

ويعبر هذا المؤشر عن التحول في الأسئلة التي توجه إدارة الدراسات العليا؛ فبدلاً من الاكتفاء على السؤال: «كم تخرج لدينا؟» يصبح السؤال: «ماذا أنتجنا؟ وماذا تغير؟ ومن استفاد؟ وما المشكلة التي ساهم البحث في حلها؟ وما القيمة التي أضيفت إلى المعرفة والمجتمع؟»

الثاني والعشرون: خط الأساس

تعتمد الخطّة عام 2027م سنةً لخط الأساس، وذلك لكون بناء الأهداف الرقمية الدقيقة يتطلب بيانات مؤسسية موثوقة ومحدثة.

وتعمل الكلية خلال السنة الأولى على استكمال قاعدة البيانات المتعلقة بالطلاب والخريجين والبرامج والمشرفين والرسائل والبحوث والمنشورات والشراكات والتمويل والموارد والبنية الرقمية، إلى جانب مؤشرات الأداء الأكاديمي، وأزمنة إنجاز الإجراءات، ومعدلات التخرج، ومستويات رضا المستفيدين.

وبناءً على خط الأساس المعتمد، يتم تثبيت المؤشرات الرقمية التفصيلية ومراجعتها دورياً بما يتوافق مع الواقع والإمكانات والأولويات.

الثالث والعشرون: الموارد والاستدامة المالية

تدرك الخطة أن نجاح التحول الاستراتيجي يحتاج إلى موارد بشرية وتقنية ومالية مناسبة، ولذلك تتبنى منهجاً تدريجياً في الاستثمار يركز على المبادرات ذات العائد والأثر الأعلى.

وتعمل الجامعة على تنويع مصادر دعم الدراسات العليا والبحث العلمي من خلال الموازنة الجامعية، والموارد المرتبطة ببرامج الدراسات العليا وفق اللوائح والنظم المعتمدة، والمنح البحثية، والمشروعات المشتركة، والشراكات المؤسسية، وبرامج دعم البحث العلمي، والتعاون مع المنظمات والمؤسسات الوطنية والدولية، إلى جانب العمل مستقبلاً على تطوير صندوق لدعم الدراسات العليا والبحث العلمي.

وتقوم الاستدامة المالية على مبدأ أساسي هو ألا تعتمد المبادرات الاستراتيجية بصورة كاملة على مصدر واحد للتمويل.

الرابع والعشرون: إدارة التحديات وتعزيز المرونة

تتعامل الخطة مع التحديات التي يمكن أن تواجه الدراسات العليا بوصفها جزءاً من البيئة الاستراتيجية، وتؤكد ضرورة بناء قدرة مؤسسية مستدامة على الاستجابة والتكيف.

وتشمل مجالات الاهتمام استمرارية التعليم والبحث في الظروف الاستثنائية، وتعزيز البنية الرقمية، وتنويع مصادر التمويل، وتوسيع شبكات الخبراء، وحماية المعرفة المؤسسية، وترسيخ ثقافة التغيير، وتطوير سياسات الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي، وتعزيز جودة الشراكات، وبناء آليات مرنة لاستمرارية الأعمال.

ولا تنتظر الخطة إلى المرونة باعتبارها مجرد استجابة للأزمات، وإنما باعتبارها قدرة مؤسسية دائمة على التعلم والتكيف وإعادة البناء والاستمرار.

الخامس والعشرون: التكامل المؤسسي والحوكمة

تُنفذ الخطة في إطار تكاملي تشارك فيه كلية الدراسات العليا، ومجلس الدراسات العليا، وإدارة الجامعة، والكليات والأقسام العلمية، والمراكز البحثية، ووحدات الجودة والتخطيط والتحول الاستراتيجي، ومراكز المعلومات والتحول الرقمي، وسائر الجهات ذات الصلة.

ويقوم التنفيذ على وضوح المسؤوليات، والتنسيق بين الوحدات، وربط الخطط السنوية بالخطة الاستراتيجية، ومتابعة الأداء بصورة دورية، والاستفادة من البيانات في اتخاذ القرار، وتعزيز ثقافة العمل المؤسسي المشترك.

وتؤكد الخطة أن نجاح الدراسات العليا ليس مسؤولية وحدة إدارية واحدة، وإنما مسؤولية مؤسسية تشاركية تتكامل فيها الأدوار الأكاديمية والإدارية والبحثية والتقنية.

السادس والعشرون: المتابعة والتقييم

تعتمد الخطة نظاماً منتظماً للمتابعة والتقييم، يتضمن مراجعات دورية للأداء، وتقارير سنوية، ومراجعة مرحلية في عام 2029م، وتقييماً ختامياً في عام 2031م.

ويركز التقييم على أربعة أبعاد رئيسة هي: الكفاءة، والفاعلية، والاستدامة، والأثر.

ولا يهدف التقييم إلى رصد ما تحقق فقط، وإنما إلى التعلم المؤسسي واكتشاف الفجوات وإعادة ترتيب الأولويات وتحسين القرارات.

وبذلك تصبح المتابعة والتقييم جزءاً من دورة التخطيط، لا إجراءً إدارياً منفصلاً عنها.

السابع والعشرون: البحوث البيئية ومجالات الابتكار

تشجع الخطة البحوث التي تتجاوز الحدود التقليدية للتخصصات، إيماناً بأن كثيراً من مشكلات العصر لا يمكن معالجتها من خلال تخصص واحد.

وتشمل المجالات المقترحة للبحوث البيئية، على سبيل المثال، الدراسات الإسلامية والذكاء الاصطناعي، والدراسات الإسلامية والسلام وبناء الدولة، والقانون والحوكمة والتنمية، والاقتصاد وإعادة الإعمار، والهندسة والطاقة المتجددة، والمياه والاستدامة، والصحة والمجتمع، والبيئة والتغير المناخي، والتعليم والتحول الرقمي، والاقتصاد والثروة الحيوانية، والعلوم الاجتماعية والسلام والتنمية.

ويُنظر إلى هذا الاتجاه باعتباره أحد مسارات التجديد العلمي التي يمكن أن تمنح جامعة نيالا ميزة معرفية متخصصة، وتفتح المجال أمام برامج ومشروعات بحثية جديدة.

الثامن والعشرون: الدراسات العليا والجامعة ذات الجيل الخامس

تستشرف الخطة انتقال جامعة نيالا تدريجياً نحو خصائص الجامعة ذات الجيل الخامس، التي لا تكتفي بالتعليم الرقمي، وإنما تعيد تعريف دور الجامعة في عصر المعرفة والذكاء الاصطناعي.

وتتمثل أبرز هذه الخصائص في الذكاء القائم على البيانات والذكاء الاصطناعي، والإنسانية، والمرونة، والرقمنة، والاتصال والشبكات، والابتكار، والاستدامة، والأثر.

وعليه، فإن إدخال الذكاء الاصطناعي لا يمثل غاية مستقلة، وإنما جزء من تحول أعمق في وظيفة الجامعة وطريقة إنتاج المعرفة وإدارتها وتبادلها والاستفادة منها.

التاسع والعشرون: مبادئ التنفيذ الاستراتيجي

تسترشد الخطة في تنفيذها بمجموعة من المبادئ الحاكمة التي تحفظ التوازن بين الطموح والواقعية.

وتتمثل هذه المبادئ في: الواقعية دون التخلي عن الطموح، والأولوية قبل التوسع، والجودة قبل الكثرة، والأثر قبل النشاط، والشراكة قبل العزلة، والرقمنة قبل البيروقراطية الورقية، والبيانات قبل التقديرات، والنزاهة قبل الإنجاز الشكلي، والمرونة، والتحسين المستمر.

وتؤكد هذه المبادئ أن نجاح الخطة لا يتوقف على كثرة ما يُنفذ من مشروعات، وإنما على مدى قدرتها على إحداث تحول حقيقي ومستدام في الدراسات العليا والبحث العلمي.

الثلاثون: النتائج المستهدفة بحلول 2031م

تستهدف الخطة، بحلول نهاية عام 2031م، الوصول إلى منظومة دراسات عليا أكثر جودة ومرونة وكفاءة، وبرامج أكاديمية أكثر استجابة للتحويلات العلمية واحتياجات المجتمع، وإنتاج بحثي أكثر جودة وأثراً، وباحثين أكثر قدرة على المنافسة والإسهام في صناعة المعرفة.

كما تستهدف بناء خدمات رقمية متقدمة، وتعزيز أمن المعرفة والأرشيف، وتوسيع الشراكات العلمية، وربط البحث العلمي بصورة أكبر بقضايا المجتمع والسودان ودارفور، وتعزيز الحضور الإقليمي والدولي للجامعة، وبناء ثقافة مؤسسية قائمة على البيانات والجودة والابتكار وقياس الأثر.

والغاية النهائية ليست مجرد تنفيذ خطة، وإنما بناء قدرة مؤسسية مستدامة على إنتاج المعرفة والتكيف وصناعة الأثر.

الحادي والثلاثون: الأثر المتوقع

يتجاوز الأثر المتوقع للخطة حدود كلية الدراسات العليا ليشمل الجامعة والمجتمع والدولة والمحيط الإقليمي.

فعلى المستوى الأكاديمي، تسهم الخطة في رفع جودة البرامج والبحوث وبناء قدرات الباحثين.

وعلى المستوى المؤسسي، تعزز الحوكمة والتحول الرقمي وإدارة المعرفة والجودة والمرونة والاستدامة.

وعلى المستوى المجتمعي، تربط البحث العلمي بقضايا الناس وتدعم إنتاج الحلول والسياسات والمعارف التي تساعد على التنمية والسلام وإعادة البناء.

وعلى المستوى الوطني والإقليمي، تسهم في جعل جامعة نيالا شريكاً معرفياً في إعادة بناء السودان، وفي إنتاج المعرفة المرتبطة بقضايا دارفور والسودان، وفي توسيع شبكات التعاون العلمي الإقليمي والدولي.

الثاني والثلاثون: نحو الدراسات العليا التي تصنع المستقبل

تمثل هذه الخطة انتقالاً من مفهوم الدراسات العليا بوصفها مجموعة من البرامج إلى مفهومها بوصفها منظومة معرفية متكاملة؛ انتقالاً من الطالب إلى الباحث، ومن الرسالة الجامعية إلى المعرفة، ومن المعرفة إلى الحل، ومن الحل إلى الأثر، ومن الشراكة الشكلية إلى الشراكة المنتجة، ومن الورق إلى الإدارة الذكية، ومن الاستجابة للأزمة إلى بناء المرونة، ومن العزلة المحلية إلى الحضور العلمي الأوسع.

وفي هذا السياق، تتطلع كلية الدراسات العليا إلى أن تصبح بمثابة العقل البحثي للجامعة، ومختبر المعرفة، وحاضنة القيادات العلمية، وجسر الجامعة إلى المجتمع، ونافذتها إلى العالم، ورافعة معرفية تسهم في إعادة بناء السودان وصناعة مستقبله.

إن المرحلة القادمة لا تحتاج من الجامعات أن تكون مجرد مؤسسات تحفظ المعرفة وتنقلها، وإنما تحتاج إليها بوصفها مؤسسات تنتج المعرفة، وتختبر الحلول، وتبني الإنسان، وتدعم السياسات، وتستشرف المستقبل.

ومن هنا، فإن الدراسات العليا بجامعة نيالا لا تريد أن تكون جزءاً من المشهد الأكاديمي فحسب، وإنما تطمح إلى أن تكون جزءاً من صناعة المستقبل.

الخاتمة

إن جامعة نيالا، وهي تستشرف مرحلة جديدة من تاريخها، تؤمن بأن الأزمات مهما بلغت قسوتها لا ينبغي أن تكون نهاية الطريق، وإنما يمكن أن تصبح لحظة لإعادة البناء على أسس أكثر قوة ووعياً ومرونة.

وتأتي الدراسات العليا في قلب هذا التحول؛ لأنها المجال الذي يلتقي فيه الإنسان بالمعرفة، والبحث بالواقع، والعلم بالحل، والجامعة بالمجتمع، والحاضر بالمستقبل.

ومن هذا المنطلق، تلتزم كلية الدراسات العليا بأن تجعل من المعرفة أداة للبناء، ومن البحث وسيلة للفهم والحل، ومن العلم جسراً للسلام والتنمية، ومن التقنية وسيلة لتوسيع فرص الإنسان، ومن الشراكة طريقاً لتبادل الخبرة وصناعة القيمة.

إن هذه الخطة ليست وثيقة جامدة، وإنما إطار مؤسسي حي قابل للتعلم والمراجعة والتحسين، تتفاعل أهدافه ومبادراته مع المتغيرات، وتُقاس نتائجه بالبيانات، ويُعاد توجيه مساراته وفق ما تكشفه التجربة.

وتؤكد كلية الدراسات العليا أن المستقبل لا يُبنى بالانتظار، ولا بالشعارات، وإنما بالعلم والعمل والتخطيط والشراكة والإرادة.

فالمستقبل لا ينتظر من الجامعات أن تصفه؛ بل ينتظر منها أن تشارك في صناعته.

اعتماد الخطة وتنفيذها

تتعتمد هذه الخطة إطاراً استراتيجياً للدراسات العليا بجامعة نبالا للفترة 2027م-2031م، وتسترشد بها الوحدات الأكاديمية والإدارية ذات الصلة في إعداد خططها وبرامجها السنوية، وفق الاختصاصات واللوائح والنظم المعتمدة بالجامعة.

وثرأجع الخطة بصورة دورية في ضوء المتغيرات والنتائج ومؤشرات الأداء، مع إجراء التقييم المرحلي والختامي، وتطوير ما يلزم من خطط تنفيذية وأدلة ومؤشرات وملاحق مؤسسية داعمة.

جامعة نبالا – كلية الدراسات العليا

2027م-2031م

«معرفة تُنتج... وبحثٌ يُغير... وأثرٌ يُبنى»